

يوم دراسي

" القضايا المتعلقة بالرهانات المستقبلية للشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي "

كلمة افتتاحية

للسيد محمد توفيق مولين

المدير العام للمعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية

الجمعة 24 يونيو 2011

سيداتي، سادتي،

إنه لمن دواعي سروري أن أستقبلكم اليوم بالمعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية في إطار أشغال هذا اليوم الدراسي المخصص لموضوع "القضايا المتعلقة بالرهانات المستقبلية للشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي".

أود أن أتقدم بالشكر لضيفنا الأستاذ جون لويس ريفيرس، رئيس اللجنة العلمية للمنتدى الأورو متوسطي لمعاهد العلوم الاقتصادية، على قبوله دعوتنا رغم أجندته المزدحمة، حيث ستمكنا إضاءاته من الاطلاع أكثر على واقع العلاقات بين المغرب والاتحاد الأوروبي ومستقبلها في إطار ديناميات التغيير التي تشهدها منطقة جنوب المتوسط.

اسمحوا لي أن أشير إلى أن الموضوع قيد العرض يدخل في إطار مشروع الدراسات الذي ينجزه المعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية حول الوضع المتقدم للمغرب والاتحاد الأوروبي المندرج في برنامج "التنافسية الشاملة وتموقع المغرب في النظام المعولم".

إن هذا الموضوع الذي يركز عليه المعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية منذ دجنبر 2009، والذي خصصت له ندوة في يونيو 2010، يخضع في الوقت الراهن لدراسة معمقة داخل مجموعة العمل بالمعهد حول موضوع التقارب التنظيمي مقارنة بالمكتسبات الاجتماعية.

تهدف هذه الدراسة إلى (1) مقارنة التشريع الوطني بالمكتسبات الجماعية من أجل تحديد الفارق بينهما، (2) وتقييم آثار التقارب المعياري والتنظيمي من المكتسبات الجماعية وذلك على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، (3) وترتيب أولوية الأعمال الواجب إنجازها من أجل تعزيز مصالح البلاد، (4) وتحديد تدابير المواكبة لتحسين أداء المؤسسات المنخرطة في هذه العملية وتعبئة الفاعلين وتمويل التقارب التنظيمي.

سيداتي، سادتي،

وكما في علمكم، يرتبط المغرب منذ أكتوبر 2008 بالاتحاد الأوروبي عن طريق الوضع المتقدم الذي يندرج في إطار امتداد سياسة الجوار الأوروبية. ويمنح هذا الوضع للمغرب إطارا تعاونيا فريدا، والمخصص حصريا إلى تاريخ ليس بالبعيد، لمرشحي الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وهو يركز على حوار سياسي ومعزز وريادة العلاقات الثنائية على مستوى زعماء الدول. كما يمنح الوضع المتقدم للمملكة فرصة الاندماج الكامل في السوق الأوروبية الداخلية عن طريق اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق وكذا المشاركة في البرامج والوكالات الأوروبية، والمخصصة بعضها للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أو التي في طور الانضمام إليه.

يفرض الوضع المتقدم بعض التحديات التي يجب أن يواجهها المغرب لإنجاح الإصلاحات التي جلبها هذا الإطار المؤسساتي العلائقي الجديد. وبالإضافة إلى التأثيرات المجتمعاتية، فهو يسأل المغرب عن قدراته البشرية والمؤسسية وكذا عن الوسائل المالية الضرورية لتأمين التقارب التنظيمي والمعيارية من المكتسبات الجماعية. إن تحقيق هذا الوضع يرتبط كذلك بقدرة المغرب على تعبئة إمكانات جواره لجعلها محورا مركزيا لازدهاره الجهوي والدولي.

سيداتي، سادتي،

يتماشى القرب المعزز للمغرب من الاتحاد الأوروبي مع إستراتيجية الانفتاح للبلاد على جيرانه المتوسطيين، الشيء الذي يعتبر اختيارا إستراتيجيا نهائيا. علاوة على ذلك، لطالما عمل المغرب لصالح تعزيز التكامل الأورو متوسطي منذ عملية برشلونة في 1995.

لذا فعمليات التنمية الاجتماعية والسياسية التي تشهدها الضفة الجنوبية من المتوسط تناشد المغرب وتطرح قضية موثوقة الرؤية التنموية الراجعة في إطار سياسة الجوار الأوروبية.

كما أن مطالبات سكان جنوب المتوسط بمزيد من الديمقراطية تذكر بالحركة نفسها التي قامت قبل عقود في البلدان الأوروبية كالبرتغال وإسبانيا واليونان، والتي أصبحت اليوم ديمقراطيات حقيقية.

وفي حين تعكس هذه الأحداث في جوهرها بداية مسلسل الانتقال الديمقراطي، تظل الآفاق على المدى المتوسط والبعيد بالنسبة لمنطقة جنوب المتوسط مليئة بالشكوك. وترتبط إزالة هذه الشكوك إلى حد كبير بخلق شروط سياسية واجتماعية واقتصادية على المستوى الداخلي بهدف إنجاح الانتقال الديمقراطي وترسيخ ممارسات الحكامة الجيدة.

ويعتبر دعم أوربا لمسلسل الانتقال أمرا أساسيا، فبالإضافة إلى الدعم الاقتصادي والمالي لفائدة بلدان جنوب المتوسط خلال الفترات الحرجة، تقوم أوربا بإرساء قيم الديمقراطية ودولة الحق والقانون في هذه البلدان. ولذلك حان الوقت لإعادة النظر في المبادئ التأسيسية للشراكة بين ضفتي المتوسط، حسب مقاربات تجديدية تقطع مع المنطق الضيق للتكامل التجاري السائد إلى غاية اليوم.

واليوم، يجب أن تتأسس الشراكة الأورو متوسطة أكثر من أي وقت مضى على نواقل بناءة قادرة على تسريع التقارب وتقليص مختلف الحواجز التي تفصل بين هاتين الضفتين.

سيداتي، سادتي،

إنها جوانب الإشكالية التي سيتم التطرق إليها في إطار هذا اليوم الدراسي بحضور مجموعة من الخبراء من مستوى عالي مما يشكل إطارا مناسباً لتعميق النقاش حول الجوانب الدقيقة للعلاقات بين المغرب والاتحاد الأوروبي والعلاقات الأورو متوسطة خلال هذه الفترة الهامة للانتقال السياسي في المنطقة.

وقبل اختتام هذه الكلمة الافتتاحية، أود التعبير عن خالص شكري مجدداً للأستاذ جون لويس ريفيرس، كما أخص بالشكر كافة المشاركين لتلبيتهم دعوة المعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية.